

Distr.: General
27 April 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مؤتمر الأمم المتحدة السابع لاستعراض جميع
جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق
عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة
الممارسات التجارية التقييدية

جنيف، ٦-١٠ تموز/يوليه ٢٠١٥

البند ٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

النظر في مقترحات تهدف إلى تحسين المجموعة وزيادة تطويرها، بما في
ذلك التعاون الدولي في ميدان مكافحة الممارسات التجارية التقييدية

آراء من أجل تحسين الكفاءة في مجال تطبيق عمليات استعراض
النظراء الطوعي التي يجريها الأونكتاد

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

خلال السنوات العشر الأخيرة (٢٠٠٥-٢٠١٥)، وضع الأونكتاد استراتيجية
فريدة من نوعها لإجراء عمليات استعراض النظراء بشأن سياسة المنافسة. وتتيح هذه الأداة
الطوعية للهيئات المعنية بالمنافسة في البلدان النامية فرصة لخوض عملية تقييم ذاتي إلى جانب
تقييم تجريه جهة مستقلة، وهما أداتان تمكنان الأونكتاد من أن يلتمس مواطن قوة نظم
المنافسة في تلك البلدان ومواطن ضعفها. ويسر الأونكتاد صياغة تقرير يقدم من أجل النظر
فيه إلى الهيئات المختصة في الدول الأعضاء الأخرى التي تقيم الهيئة التي تقبل طوعاً الخضوع
للتقييم وتقترح اعتماد تدابير من أجل تحسين وتعزيز أداء الهيئة على صعيدي المؤسسات
والقواعد. وعلاوة على ذلك، يوفر الأونكتاد - كعنصر أساسي ومكمل محدد - استراتيجية
لنشر نتائج التدقيق/الاستعراض في البلد المعني بين جميع الجهات المعنية في المنظومة
الاقتصادية (السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية).
واستكمالاً للعملية، يتعاون الأونكتاد بنشاط مع الهيئة المعنية في محاولة لتدرك مواطن
الضعف التي يُكشف عنها في قوانين المنافسة وتحسين الكفاءة في مجال تطبيق تلك القوانين.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.15-08365 190515 200515



* 1 5 0 8 3 6 5 *

وقد حظيت هذه الاستراتيجية التي وضعها الأونكتاد فيما يتعلق بعمليات الاستعراض التي يقوم بها نظراء بتقييم إيجابي من معظم الدول الأعضاء التي شملها الاستعراض. ومع ذلك، لا غنى عن بدء نقاش من أجل تحليل واقتراح التحسينات الممكنة في منهجية تنفيذ الاستراتيجية، وذلك بالاستناد إلى التقريرين الخارجيين عن النتائج التي تم التوصل إليها خلال السنوات العشر الأخيرة. وسيساهم التحليل الوارد في التقريرين المذكورين والآراء التي أبدتها مختلف الخبراء في الميدان بخصوص نتائج التقريرين مساهمة إيجابية في زيادة الاستفادة من هذه الأداة القيمة التي يمتلكها الأونكتاد من أجل زيادة كفاءة المساعدة التقنية وتكييفها تكييفاً أفضل بحسب احتياجات الدول المهمة بالنهوض بنظم حماية وتعزيز المنافسة فيها.

المحتويات

الصفحة

٤	أولاً - مقدمة: دور الأونكتاد في تحسين سياسات المنافسة في البلدان النامية
٦	ثانياً - عمليات استعراض النظراء الطوعي التي يجريها الأونكتاد بشأن سياسات المنافسة
٦	ألف - الأساس المنطقي والغرض
٦	باء - النظراء
٧	جيم - شرح عملية استعراض النظراء الطوعي
٨	دال - عمليات استعراض النظراء التي استُكمِلت (٢٠٠٥-٢٠١٤)
١١	ثالثاً - تطور المنهجية التي يتبعها الأونكتاد في إطار استعراض النظراء الطوعي
١٣	رابعاً - التوصيات المنبثقة عن عمليات استعراض النظراء الطوعي لقانون وسياسة المنافسة: تحليل مقارنة واستنتاجات....
١٤	ألف - مختلف أنواع التوصيات
١٦	باء - أنشطة المتابعة
١٩	خامساً - النتائج والمقترحات الجديدة
١٩	ألف - النتائج
٢٠	باء - المقترحات الجديدة
٢٢	سادساً - استنتاجات

أولاً- مقدمة: دور الأونكتاد في تحسين سياسات المنافسة في البلدان النامية

١- يقدم برنامج سياسات المنافسة والاستهلاك سنوياً خدمات لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، كما يقدم - بموجب تكليف - خدمات إلى اجتماع الخبراء المخصص المعني بحماية المستهلك؛ ويجري عمليات استعراض النظراء المتعلقة بسياسات المنافسة؛ ويتولى نشر قانون الأونكتاد النموذجي بشأن المنافسة ودليل الأونكتاد المتعلق بتشريعات المنافسة؛ وينفذ الإصلاحات اللازمة في مجال سياسات المنافسة والاستهلاك في قطاعات بعينها وعلى صعيد الاقتصاد ككل، والتي تهيئ الظروف لتحقيق التكافؤ بين الشركات والمستهلكين، الأمر الذي يزيد من فعالية سياسات مكافحة الاحتكار وحماية المستهلك. وأرفع هيئة حكومية دولية تشترك مباشرة في هذا العمل، هي مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، الذي ينعقد كل خمس سنوات.

٢- ويهدف العمل الذي يضطلع به الأونكتاد فيما يتعلق بسياسات المنافسة والاستهلاك، إلى ضمان استفادة البلدان الشريكة من زيادة المنافسة ومن الأسواق المفتوحة وغير المحمية ومن استثمار القطاع الخاص في القطاعات الرئيسية، ويساعد في نهاية المطاف على تحقيق قدر أكبر من الرفاه للمستهلكين.

٣- وقد تؤدي المنافسة وحماية المستهلك دوراً مباشراً وهاماً في تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر. فالمنافسة تحفز الابتكار والإنتاجية والقدرة التنافسية، وتسهم بذلك في تهيئة بيئة فعالة للأعمال التجارية، ما يولد النمو الاقتصادي ويخلق فرص العمل. وتتيح المنافسة إمكانيات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتزيل الحواجز التي تحمي النخب الراسخة، وتحد من فرص استئثار الفساد. ومن ثم تزيد المنافسة من جاذبية البلد كموقع للأعمال، وتدفع عجلة الاستثمار الوطني والأجنبي. كما تعود المنافسة بفوائد على المستهلكين من خلال خفض الأسعار وتحسين الخدمات وزيادة الخيارات. وبهذا المعنى، تحقق المنافسة الرفاه للجميع المستهلكين.

٤- أما حماية المستهلك، فتعود بالنفع على المستهلكين كافة عن طريق ضمان حقهم في الحصول على منتجات غير خطرة، وعلى معلومات وافية تمكنهم من الاختيار عن اطلاع وفقاً لرغبتهم واحتياجاتهم، وعلى سبل انتصاف فعالة في هذا الصدد. فقلما تُنتهك حقوق المستهلكين القادرين الذين يعرفون حقوقهم ويعملونها. ويحسن ذلك رفاههم تحسناً مباشراً ويسهم أيضاً في تحقيق تكافؤ الفرص بين الشركات التي يتعين عليها أن تطبق مجموعة موحدة من المعايير تدعم المنافسة.

٥- ورغم الفوائد التي تنطوي عليها المنافسة، فإن الممارسات المانعة للمنافسة منتشرة، وذلك للسببين الرئيسيين التاليين:

- السلوك التجاري الذي يقيد المنافسة. ومن الأمثلة على ذلك، الاتفاقات التي تبرم بين شركات الأعمال بعدم التنافس فيما بينها (وهي اتفاقات غير قانونية بطبيعتها) من خلال التكتلات الاحتكارية، والتفاهم على تحديد الأسعار، وتقاسم الأقاليم، على سبيل المثال. وقد تشكل شركات الأعمال أيضاً تجمعات رسمية وقانونية من قبيل مجالس التسويق والتعاونيات، التي قد تعمل في واقع الأمر بمثابة تكتلات احتكارية؛
- السياسات الحكومية التي قد تعطل المنافسة. فغالباً ما تعتمد الحكومات نظاماً تقيدياً في مجال منح التراخيص لقطاعات ومنتجات معينة، من قبيل المدخلات الزراعية (كالبذور والمواد الكيميائية الزراعية).

٦- والاقتصادات النامية معرضة بوجه خاص للممارسات المانعة للمنافسة: فبسبب ضعف الهياكل الأساسية المخصصة للأعمال التجارية وتعقيد النظم القانونية والمتعلقة بمنح التراخيص، يصبح صعباً على الشركات أن تدخل هذه الأسواق؛ وعادة ما تكون سياساتها وقوانينها ولوائحها التنظيمية غير متينة بالقدر الكافي حين تفتقر وكالات الإنفاذ فيها إلى القدرة الكافية لكشف الحالات العديدة من السلوك المانع للمنافسة والتصدي لها؛ ويكون المواطنون وشركات الأعمال أقل وعياً بأهمية المنافسة ولا يمارسون حقوقهم أو يضطلعون بمسؤولياتهم.

٧- وكثيرة هي المشاكل المتعلقة بالمنافسة التي أصبحت تحتوي بشكل متزايد عنصراً عابراً للحدود. فالشركات وسلاسل الإمدادات تتسم بطابع دولي، في حين أن قوانين المنافسة ووكالات الإنفاذ تتسم بطابع وطني بالأساس. وما فتئت فرادى البلدان تكافح من أجل التصدي للممارسات المانعة للمنافسة على الصعيد الدولي، الأمر الذي يتطلب تعاوناً إقليمياً وعالمياً من أجل وضع قواعد المنافسة وإنفاذها.

٨- وتهدف سياسة المنافسة إلى التغلب على الصعوبات التي تنطوي عليها هذه البيئة المانعة للمنافسة عن طريق تطبيق مجموعة من قواعد السوق تكفل تكافؤ الفرص لجميع الأعمال التجارية. ويفضي تنفيذ سياسة المنافسة تنفيذاً ناجحاً إلى القضاء على القوانين المانعة للمنافسة وإزالة الحواجز غير الضرورية التي تضعها السياسات الحكومية أمام المنافسة. ثم إن الإنفاذ الفعال لقواعد المنافسة من شأنه أن يثني مؤسسات الأعمال عن الأخذ بممارسات مانعة للمنافسة.

٩- وتنقسم الصورة إلى فئات ثلاث. تشمل الفئة الأولى منشورات تضم دراسات محددة ومذكرات من أمانة الأونكتاد لأفرقة الخبراء الحكومية الدولية. وتحتوي الفئة الثانية دراسات عن الأرقام القياسية القطاعية اضطلع بها في إطار برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك في أمريكا اللاتينية (تُتاح عند الطلب)، ويرد في الفئة الثالثة عرض موجز لعدد من المنشورات الهامة الأخرى.

ثانياً- عمليات استعراض النظراء الطوعي التي يجريها الأونكتاد بشأن سياسات المنافسة

ألف- الأساس المنطقي والغرض

١٠- يولي الأونكتاد أهمية خاصة لعمليات استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة. وتندرج هذه العمليات التي يجريها الأونكتاد في الإطار الأوسع نطاقاً لمجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية (مجموعة المبادئ والقواعد التابعة للأمم المتحدة)، التي اعتمدها الجمعية العامة في عام ١٩٨٠.

١١- واستعراض النظراء هو عملية قديمة العهد تتمثل في عرض عمل بحثي للتدقيق من جانب جهات أخرى متخصصة في ميدان محدد، وبالتالي فهو يسمح بالتحقق من أن الجهد الفكري يستوفي معايير مجال الاختصاص والمعايير العلمية عموماً. وقد توسع نطاق استخدام تقنية استعراض النظراء تدريجياً من العمل البحثي العلمي ليشمل السياسة العامة.

١٢- وقد أطلق الأونكتاد عملية استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة في عام ٢٠٠٥ وسيحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لإطلاق العملية في عام ٢٠١٥. وعمليات استعراض النظراء الطوعي مكرسة لتعزيز جودة وفعالية إطار إنفاذ سياسة المنافسة في الدول الأعضاء. وهي تشمل تدقيق سياسة المنافسة كما ينص عليها قانون المنافسة، وتبحث مدى فعالية المؤسسات والترتيبات المؤسسية في إنفاذ قانون المنافسة.

١٣- وتُجرى عمليات استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة على يد خبراء في سياسات المنافسة من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وهي تهدف إلى تقديم المساعدة التقنية في تنفيذ قوانين وسياسات المنافسة وصياغتها. ومن خصائص عمليات استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة أنها تركز على البلدان النامية وتبحث آثار قانون المنافسة على التنمية الاقتصادية في تلك البلدان. وتقدّم التقارير المتعلقة باستعراض النظراء خلال الدورة السنوية لفريق الخبراء الحكومي الدولي أو خلال مؤتمر الأمم المتحدة الاستعراضي، وكلاهما يعقد في جنيف.

باء- النظراء

١٤- تتطوع البلدان الأعضاء للخضوع لاستعراض النظراء ويُتفق على التزامات غير رسمية بين الأونكتاد والهيئة المعنية بالمنافسة والوزارة المختصة.

١٥- ويحدد الأونكتاد أشخاصاً يدعوهم إلى تشكيل فريق من النظراء المكلفين بالاستعراض. ويتكون الفريق عادة من ثلاثة أعضاء، على ألا يتجاوز هذا العدد الخمسة. والقائمون

بالاستعراض هم عموماً من الموظفين السامين أو من الأكاديميين المرموقين من دولة عضو في الأونكتاد. وتُستخدم لفظة "نظير" عموماً للإشارة إلى شخص متساوٍ في القدرة أو المكانة أو الرتبة أو القيمة. وللبلدان النامية التي تتطوع للخضوع للاستعراض عدد لا بأس به من النظراء في صفوف الدول الأعضاء في الأونكتاد. وإن مشاركة دول أعضاء من رتب متفاوتة تتيح فرصة لجمع معاصرين لديهم مصلحة مشتركة في القضايا المتعلقة بالمنافسة، وتمثل مساهمة إضافية وقيمة في العملية.

١٦- ويقدم الأونكتاد المساعدة في المجالات السكرتارية والتقنية والمتعلقة بالمتابعة من أجل تنفيذ التوصيات المنبثقة عن عملية استعراض النظراء الطوعي. ففي المرحلة الأولى، يعين الأونكتاد فريقاً يعنى بعملية استعراض النظراء الطوعي يضم الخبير الاستشاري المستقل وموظفين في الأونكتاد يضطلعون بمسؤولية إجراء المشاورات وإعداد مشروع التقرير المتعلق بالاستعراض. ويقدم الأونكتاد، في المرحلة الثانية، المساعدة في مجال بناء القدرات من أجل متابعة العملية، بما في ذلك التوصيات التي تختار البلدان وضعها موضع التنفيذ (انظر الفصل ٣).

جيم- شرح عملية استعراض النظراء الطوعي

١٧- تتم عملية استعراض النظراء في سلسلة من الخطوات. ويبدأ استعراض النظراء الطوعي بمرحلة المشاورات التي تنتهي بصياغة مشروع تقرير مفصل عن استعراض النظراء، وتتاح للطرف موضوع الاستعراض الفرصة للتحقق من خلو مشروع التقرير من الأخطاء المتعلقة بالوقائع قبل وضعه في صيغته النهائية. والمرحلة الثانية هي مرحلة التقييم التي تتخذ شكل تحاور رسمي بين فريق من القائمين بالاستعراض والطرف المشمول بالاستعراض، استناداً إلى نتائج التقرير المتعلق بالاستعراض. ودور القائمين بالاستعراض هو دور استشاري ويركز على مساعدة الطرف الذي يخضع للاستعراض على معالجة مواطن الضعف وإيجاد حلول للمشاكل المعترضة. وخلال عملية التحاور، يمكن للمسؤولين التابعين للمؤسسة قيد الاستعراض توضيح النتائج والتوصيات الواردة في التقرير المتعلق بالاستعراض. وفضلاً عن ذلك، بإمكان الدول الأعضاء الأخرى أن تطرح أسئلة وتقدم أفكاراً بشأن القضايا التي يثيرها التقرير المتعلق بالاستعراض، مستفيدةً في ذلك من خبرتها في مجال إنفاذ المنافسة.

١٨- ومرحلة ما بعد التقييم في عملية استعراض النظراء الطوعي تتمثل في تحديد المجالات التي يمكن تحسينها والقضايا التي يمكن النهوض بها. وعلى أساس النتائج التي يتمخض عنها هذه المراحل، يقوم الأونكتاد بإعداد مقترح مشروع يتعلق ببناء القدرات كي ينظر فيه البلد المعني والشركاء الممولون المحتملون. وتسهم مواطن القوة في إطار المنافسة لأي بلد في تحديد الممارسات الجيدة وتبادلها بين الدول الأعضاء. ومرحلة ما بعد التقييم هي من جوانب عدة نتاج ثانوي للخطوتين الأوليين لأن مواطن القوة ومواطن الضعف في كل نظام تحدد خلال المشاورات

وكذلك خلال مرحلة التقييم. وتُختتم مرحلة التقييم بمناقشة تتناول سبل المضي قدماً، ويقدم عندئذ مقترح مشروع يتعلق ببناء القدرات.

١٩- والمرحلة المهمة الأخرى من عمل الأونكتاد تتعلق بنشر نتائج استعراض النظراء في البلد المتلقي. ويتضمن تقرير التقييم النهائي عموماً توصيات باتخاذ إجراءات تخص هيكل هيئة المنافسة ومحتوى قانون المنافسة (الإطار القانوني) أو توصيات بتطبيق القوانين القائمة من جانب الهيئة المختصة. وتوجد في حالات أخرى لوائح تنظيمية أو ممارسات إدارية تنفذها جهات فاعلة من القطاعين العام والخاص (وزارات، وشركات عامة، ووكالات منظمّة للقطاع، ورابطات مهنية، وما إلى ذلك)، الأمر الذي يطرح مشاكل تؤثر في عمل أسواق معينة (حواجز أمام الدخول إلى الأسواق أو قيود تُفرض على الأعمال التجارية).

٢٠- وتتم عملية النشر في البلد الأصلي بعد إجراء استعراض النظراء خلال اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي في جنيف. ويؤدي وفد رفيع المستوى تابع للأونكتاد زيارة إلى البلد الذي خضع للاستعراض، حيث تُعقد اجتماعات رفيعة المستوى مع جميع الجهات المعنية (الوزارات، والهيئات المعنية بالمنافسة، وشركات الأعمال، والغرف التجارية، والجامعات، وما إلى ذلك) لتقديم شرح مفصّل لنتائج الاستعراض والتوصيات المنبثقة عنه وتحديد الكيفية التي يمكن بها لبناء القدرات المساعدة في التنفيذ. وعقب الانتهاء من عملية النشر، تُعدّ أمانة الأونكتاد والهيئة المعنية بالمنافسة خطة عمل لتناول هذه القضايا. ويتولى الأونكتاد تتبع الأنشطة ويقدم الدعم والمشورة لضمان اتخاذ التدابير الملائمة.

٢١- وباختصار، يختتم استعراض النظراء الطوعي الذي يُجره الأونكتاد دورة لبناء القدرات مخصصة للبلدان النامية، تبدأ بوضع إطار عام لسياسة المنافسة، وصياغة قانون المنافسة، وتقديم المساعدة في تصميم الإطار المؤسسي العام، وتوفير التدريب للموظفين، ومعالجة القضايا، وتنتهي باستعراض يقوم به نظراء بعد سبع إلى عشر سنوات. ويسلّط استعراض النظراء الطوعي الضوء على المشاكل التي تُحدّد في سياق تطبيق قانون وسياسة المنافسة ويساعد الوكالات على تنفيذ التدابير الموصى بها التي يُتفق عليها (بالاستناد إلى خطة محددة للمساعدة التقنية). (وسيقدم الأونكتاد عرضاً عن العملية التي سيضطلع بها في إطار استعراض النظراء الخاص بيشيل وناميبيا).

دال- عمليات استعراض النظراء التي استُكمِلت (٢٠٠٥-٢٠١٤)

٢٢- منذ عام ٢٠٠٥، بلغ عدد البلدان التي خضعت لاستعراض في إطار آلية استعراض النظراء الطوعي التابعة للأونكتاد ١٨ بلداً. وأول وكالتين خضعتا لاستعراض النظراء في عام ٢٠٠٥ هما لجنة التجارة المُنصفة في جامايكا واللجنة المعنية بالاحتكارات والأسعار في كينيا. وأجري التقييم الرسمي للمؤسستين كليهما برعاية مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المتعلق بسياسة المنافسة، الذي عُقد في تركيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وشارك في الاستعراض

المتعلق بجامايكا خبراء من ألمانيا (المكتب الاتحادي لمكافحة الاحتكارات)، والهند (لجنة المنافسة) والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (مكتب التجارة المنصفة). أما في حالة كينيا، فقد ضم فريق القائمين بالاستعراض خبراء من جنوب أفريقيا (محكمة قضايا المنافسة)، وسويسرا (أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية)، وتركيا (الهيئة المعنية بالمنافسة).

٢٣- وأجري استعراض النظراء الخاص بالهيئة المعنية بالمنافسة في تونس في عام ٢٠٠٦. وتم التقييم الرسمي في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ خلال الدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة في جنيف. وأعضاء فريق القائمين بالاستعراض كانوا خبراء من بلجيكا (محكمة النقض)، البرازيل (مجلس حماية الاقتصاد)، وكينيا (اللجنة المعنية بالاحتكارات والأسعار)، والمغرب (المدير السابق للهيئة المعنية بالمنافسة)، والبرتغال (الهيئة المعنية بالمنافسة).

٢٤- وفي عام ٢٠٠٧، خضع للاستعراض الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وبنن، والسنغال. ووفقاً للمواد ٨٨ إلى ٩٠ من معاهدة داكار لعام ١٩٩٤، على الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا واجب إنفاذ قواعد المنافسة الخاصة بالاتحاد. وقد بحث عملية استعراض النظراء الخاصة بالاتحاد مدى فعالية الترتيبات المؤسسية الرامية إلى إنفاذ قواعد المنافسة الخاصة بالاتحاد في الدولتين العضوين اللتين تطوعتا لخوض استعراض النظراء هذا، وهما بنن والسنغال اللتين بلغتا مستويات متفاوتة في مجال التنمية. ولم يكن لبنن قانون منافسة وطني قبل اعتماد قواعد المنافسة الخاصة بالجماعة، وليس لها اليوم هيئة مستقلة معنية بشؤون المنافسة؛ فالجهة المكلفة بقضايا المنافسة في بنن هي مديرية تابعة لوزارة الصناعة والتجارة. أما السنغال، فكان لديها منذ فترة ما قبل اعتماد قواعد المنافسة الخاصة بالجماعة، قانون وطني ينظم المنافسة وهيئة مستقلة تُعنى بقضايا المنافسة (هي اللجنة الوطنية للمنافسة).

٢٥- وأجري استعراض النظراء الطوعي لقانون وسياسة المنافسة في كوستاريكا خلال انعقاد الدورة التاسعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي في عام ٢٠٠٨. وقد سُنَّ قانون المنافسة والاستهلاك في كوستاريكا في عام ١٩٩٤. وبعد مُضي ١٢ عاماً على بدء نشاط الوكالة المعنية بالمنافسة، تشهد كوستاريكا ممارسات تجارية لا ينص عليها القانون، ولكن لها آثار مُقيّدة للمنافسة. وتُمثِّل استعراض النظراء أيضاً قضايا مؤسسية من قبيل تبعية لجنة تشجيع المنافسة في كوستاريكا لوزارة الاقتصاد بموجب قانون البلد. وبالتالي، تناول النظراء الذين قاموا بالاستعراض قضايا الاستقلالية وأدوات التحقيق وإصلاح القوانين. والنظراء الذين شاركوا في الاستعراض الخاص بلجنة المنافسة في كوستاريكا، هم من هيئات المنافسة في البرازيل (مجلس حماية الاقتصاد)، وكندا (مكتب المنافسة)، وشيلي (المحكمة المعنية بحماية المنافسة الحرة)، والمكسيك (اللجنة الاتحادية للمنافسة الاقتصادية)، والولايات المتحدة الأمريكية (وزارة العدل ولجنة التجارة الاتحادية). ونظر الأونكتاد كذلك في ما ينبغي عمله في المستقبل، أي سبل تناول القضايا الناشئة من التقرير المتعلق باستعراض النظراء ومن المناقشات، وقدم مقترحاً محدداً لتوفير المزيد من المساعدة التقنية في إطار برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك في أمريكا اللاتينية.

٢٦- وخضعت هيئة المنافسة في إندونيسيا لاستعراض أجراه نظراء خلال الدورة العاشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي في عام ٢٠٠٩. وقد صدر قانون المنافسة في إندونيسيا في عام ١٩٩٩، وركز استعراض النظراء على تعزيز إنفاذ القانون والاستراتيجيات الكفيلة بتعميق جانب تشجيع المنافسة.

٢٧- وفي عام ٢٠١٠، خضع قانون وسياسة المنافسة في أرمينيا لاستعراض نظراء ركز على الإصلاحات الاقتصادية الواسعة النطاق وعلى التنمية الاقتصادية. وأثارت الحلقات الدراسية وحلقات العمل التي نُظمت كجزء من عملية استعراض النظراء اهتماماً كبيراً من جانب منظمات المجتمع المدني وجمعيات المستهلكين ورابطات وسائط الإعلام التي مارست ضغطاً متزايداً على الهيئة المعنية بالمنافسة من أجل تحسين أدائها والإبقاء على عملية سياسة المنافسة وتنفيذها الفعال في دائرة الضوء.

٢٨- وتطرق استعراض النظراء الذي شمل صربيا في عام ٢٠١١ إلى المفاوضات الجارية مع الاتحاد الأوروبي من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والعضوية فيها. ويشدد تقرير صدر مؤخراً عن صربيا على أنه بالرغم مما تحقق من تقدم لا يمكن إنكاره في مجال التنظيم القانوني للأنشطة التي تضطلع بها اللجنة، فإنه لا يزال ضرورياً تعزيز قدرات اللجنة المؤسسية والإدارية وتوفير التدريب المستمر لموظفيها بغية إقداهم على اتخاذ إجراءات فعالة، كما أشار التقرير إلى أنه ينبغي التركيز على بناء القدرات المؤسسية والبشرية للوكالة لإقداها على إجراء تحليلات اقتصادية ذات مصداقية تسمح بكشف أوجه اختلال المنافسة في الوقت المناسب.

٢٩- وفي عام ٢٠١٢ أُجري أول استعراض ثلاثي (جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي) وذلك بالتزامن مع استعراض النظراء الطوعي الخاص بمنغوليا.

٣٠- وجاءت آراء الخبراء بشأن مدى وجاهة الطابع الثلاثي للاستعراض الخاص بجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي متباينة. فمنهم من أشار إلى أن وكالات ونظم المنافسة في جمهورية تنزانيا المتحدة تبدو أكثر تطوراً وأن البلدان الثلاثة تنتمي إلى كتل تجارية مختلفة ولكل منها هيئتها الخاصة المعنية بمراقبة المنافسة. وبالمقابل، رأى آخرون أن العوامل المشار إليها أعلاه ينبغي ألا تثني عن إجراء استعراضات إقليمية، لأن هذه البلدان المجاورة تحتاج فعلاً إلى التعاون في مجال سياسات المنافسة ولأن البلدان الثلاثة تنتمي جميعاً إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. فقد وقع الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على مذكرة تفاهم حول سياسات المنافسة والاستهلاك، وتشير التطورات الأخيرة داخل الجماعة إلى أن الاستعراض الثلاثي يشكل نهجاً سليماً.

٣١- أما في حالة منغوليا، فإن تعيين أعضاء جدد في هيئة المنافسة خلال عملية استعراض النظراء وكذلك إنشاء هيئة عامة مستقلة للمشتريات، مؤشران يدلان على أن استعراض النظراء ساهم في زيادة اهتمام الحكومة بتحسين إطار سياسة المنافسة.

- ٣٢- وخلال الدورة الثالثة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعقودة في تموز/يوليه ٢٠١٣ شاركت البلدان الثلاثة التالية في عمليات استعراض النظراء: أوكرانيا وباكستان ونيكاراغوا.
- ٣٣- ففي حالة نيكاراغوا، عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ حلقة عمل لنشر التوصيات المنبثقة عن استعراض النظراء على صعيد القطر. وتفيد الهيئة المعنية بالمنافسة بأن استعراض النظراء مكنها من إجراء مناقشات مع أعضاء البرلمان بخصوص خيارات إصلاح القانون رقم ٦٠١ ومع قضاة المحكمة العليا بشأن اجتهاد القضاء في ميدان المنافسة.
- ٣٤- وشهدت سياسات المنافسة في أوكرانيا تطوراً سريعاً خلال السنوات القليلة الماضية. فقد أشاد خبراء بارزون في الفترة الأخيرة بالهيئة المعنية بالمنافسة، وهي لجنة مكافحة الاحتكارات في أوكرانيا، لما اتخذته من إجراءات جريئة. وأكد أن اتفاق الارتباط المرتقب مع الاتحاد الأوروبي واحد من بين القوى الدافعة الرئيسية.
- ٣٥- وفي باكستان، ثمة بعض المؤشرات التي تدل على تطور الوعي بفوائد سياسة المنافسة ودورها. وقد ساهم في ذلك أيضاً ما اتخذ من إجراءات لتحسين أنشطة التوعية العامة التي تضطلع بها الهيئة المعنية بالمنافسة.
- ٣٦- وفي عام ٢٠١٤، خضعت سيشيل والفلبين وناميبيا لاستعراض النظراء خلال الدورة الرابعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.
- ٣٧- ويرى معظم النظراء القائلون بالاستعراض أن عملية استعراض النظراء التي يجريها الأونكتاد هي أداة متميزة لتعزيز قوانين وسياسات المنافسة في بلدانهم. فبفضل الخبرة الطويلة التي يتمتع بها الأونكتاد في العمل مع الهيئات المعنية بالمنافسة في البلدان النامية ومنظوره الإنمائي الخاص، تعطي عمليات استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة قيمة مضافة للتفاعلات بين سياسات المنافسة وبعدها الإنمائي. والنسق المميز لعملية استعراض النظراء الخاصة بالأونكتاد هو أحد الأسباب التي تجعل البلدان راغبة في التطوع لخوض استعراضات في إطار هذه الآلية.

ثالثاً- تطور المنهجية التي يتبعها الأونكتاد في إطار استعراض النظراء الطوعي

- ٣٨- أجرى الأونكتاد سنوياً، منذ عام ٢٠٠٥، عملية أو أكثر من عمليات استعراض النظراء التي شملت هيئات معنية بالمنافسة في بلدان نامية. ولخوض عملية استعراض النظراء، يجب على البلد أن يستوفي الشروط التالية:
- أن يكون له إطار قانوني خاص بالمنافسة؛
 - أن يتمتع بتجربة لا تقل عن ثلاث إلى أربع سنوات في مجال تطبيق الإطار القانوني الخاص بالمنافسة؛

- أن يتطوع للخضوع لتقييم يجريه خبراء مستقلون وهيئات من بلدان وأقاليم أخرى ومنظمات دولية.

٣٩- في البداية، كانت المنهجية المستخدمة لتقييم هيئة معنية بالمنافسة تقوم على تقييم ذاتي تجريه الهيئة المعنية التي تختار في الوقت ذاته خبيراً مستقلاً أو خبيرين مستقلين لإعداد تقرير مستقل بالاستناد إلى الردود على الاستبيانات التي ترسل إلى السلطات المختصة، والتحليلات المتعلقة بالأطر القانونية والمؤسسية، والمقابلات التي تجرى مع القيادات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلد.

٤٠- ثم تطور هذا النهج واتخذ التقييم أشكالاً أخرى تدمج المزيد من العناصر التحليلية التي تساعد في التركيز على أشكال مألوفة أكثر من القضايا التي تكشفها سياسات الدولة. وبناءً عليه، نفذ الأونكتاد للمرة الأولى في عام ٢٠١٢ استعراض نظراء ثلاثياً شمل ثلاثة بلدان مجاورة، هي جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي، استخدمت فيه منهجية مختلفة وأكثر تعقيداً. وفي إطار استعراض النظراء هذا، لم تجر البلدان تقييماً ذاتياً، بل أجرت بدلاً من ذلك تقييمات متبادلة بين الدول الثلاث (أي أن كل هيئة معنية بالمنافسة في بلد ما قامت بتحليل الحالة لدى جارتها) واستُكملت العملية بتقارير أعدها خبراء مستقلون. وركزت أهداف المنهجية الجديدة على تقديم نظرة أوفى فيما يتعلق بالنظم التي تتسم بأهمية بالغة، بالإضافة إلى تحديد أوجه التآزر وإيجاد الحلول عبر نظم المنافسة المرتبطة فيما بينها بسبب القرب الجغرافي والعلاقات التجارية والاقتصادية.

٤١- وفي عام ٢٠١٤، أدرج الأونكتاد عنصراً مهماً جديداً في عملية التقييم الخاصة ببابوا غينيا الجديدة وفيجي (وهي العملية التي ستعرض خلال المؤتمر الاستعراضي السابع). ففي إطار استعراض النظراء هذا المشترك بين بلدين جارين تربط بينهما علاقات تجارية واقتصادية قوية، أجريت ثلاثة تحليلات. ففي إطار التحليل الأول أجرت كل هيئة معنية بالمنافسة تقييماً ذاتياً للنظام الخاص بها. وفي إطار التحليل الثاني، أجري تقييم متبادل. وفي إطار عملية التحليل الثالثة، أجرى خبراء مستقلون تقييماً نهائياً للبلدين. وكانت نتائج هذه العملية مفيدة للغاية، حيث سمحت بتصوير ثلاثة مشاهد (تقارير) للنظام الوطني في كل بلد وأتاحت رؤية أوضح عن الجوانب التي ينبغي تصحيحها وتحسينها في نظام المنافسة لدى كل من البلدين.

٤٢- وفي سياق هذا التحسين المتواصل للإجراءات الخاصة بعمليات استعراض النظراء، يهدف الأونكتاد إلى وضع آليات يمكن تكييفها حسب ظروف كل بلد من البلدان التي تطلب طوعاً إجراء تقييم لنظمها الوطنية أو الإقليمية. والغرض من ذلك هو التعرف بالتفصيل على العيوب والعناصر التي تحتاج إلى تحسينات حقيقية وذات شأن في الأطر القانونية والوقوف على قدرة هذه البلدان على التنفيذ العملي.

رابعاً- التوصيات المنبثقة عن عمليات استعراض النظراء الطوعي لقانون وسياسة المنافسة: تحليل مقارنة واستنتاجات

٤٣- أجرى الأونكتاد في عام ٢٠١٤ تقييمين خارجيين. والغرض من التقييمين هو الوقوف على مزايا استعراض النظراء الطوعي لقانون وسياسة المنافسة الذي يجريه الأونكتاد بطريقة منهجية وموضوعية بغية تحديد الكيفية التي يمكن بها تحسين الآلية من حيث التصميم وإدارة المشاريع والتنفيذ والفعالية. ويشكل تتبع التنفيذ الناجح للتوصيات المقدمة في إطار عمليات استعراض النظراء الطوعي لقانون وسياسة المنافسة مؤشراً جيداً على مدى أهمية الآلية ذاتها.

٤٤- وفيما يتعلق بتصميم عملية استعراض النظراء الطوعي لقانون وسياسة المنافسة بحد ذاتها، تبين التقارير التي جُهزت أن مختلف مراحل عملية استعراض النظراء مناسبة لغرض الآلية ومواتية له. وترى أغلبية البلدان أن عمليات استعراض النظراء الطوعي لقانون وسياسة المنافسة شاملة وتغطي جزءاً كبيراً من المجالات ذات الصلة، وهي تحديد التشريعات، والجوانب الإدارية المتصلة بقانون وسياسة المنافسة، والقضايا التشغيلية، وسلطات التحقيق المنوطة بعهددة الوكالات المعنية بالمنافسة وإجراءاتها العامة المتعلقة بصنع القرار. ويعتبر معظم البلدان أن عمليات استعراض النظراء الطوعي لقانون وسياسة المنافسة برمتها تساهم عموماً في تعزيز قانون وسياسة المنافسة وتدعم كذلك دور الوكالات المعنية بالمنافسة، وخاصةً بفضل الطريقة التحليلية والنقدية المتبعة لإصدار التوصيات. ومن المزايا الأخرى لعمليات استعراض النظراء الطوعي لقانون وسياسة المنافسة التي يُقر بها معظم البلدان، أن هذه العمليات تراعي الجوانب الإنمائية لقانون وسياسة المنافسة وتأخذ في الحسبان خصوصيات البلدان النامية.

٤٥- غير أن بعض المجيبين أشاروا إلى عددٍ من الشوائب التي تعيب عمليات استعراض النظراء الطوعي لقانون وسياسة المنافسة والتي ينبغي للأونكتاد أن يتصدى لها من أجل تعزيز فعالية الآلية بوجه عام. فبعض البلدان يرى أن واحداً من مواطن ضعف استعراض النظراء يكمن في كون العملية تميل إلى تناول قوانين وسياسات المنافسة في البلدان التي تخضع للاستعراض من وجهة نظر تقنية صرفة. وبينما تسلم البلدان التي شملها الاستعراض بالأهمية البالغة التي تتسم بها المساعدة التقنية في دعم البلدان لوضع التوصيات موضع التنفيذ، فإنها تلاحظ أن عملية استعراض النظراء الطوعي لقانون وسياسة المنافسة، بسبب منظورها التقني الصرف، تغفل حقيقة أن ما كل المشاكل تُحل عن طريق المساعدة التقنية. ويصدق هذا بوجه خاص عندما تكون قضايا وحدود التنفيذ والإنفاذ التي تواجهها وكالة معنية بالمنافسة نابعة من الإطار المؤسسي لقانون وسياسة المنافسة ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالإرادة السياسية في البلد. لذا، يرى بعض البلدان أن الأونكتاد لا يمكنه أن يتناول مسألة تنفيذ استعراض النظراء ومتابعتها من وجهة نظر تقنية صرفة، بل ينبغي له أيضاً أن يُعزز أنشطة الدعوة الموجهة إلى الحكومات في البلدان المشمولة بالاستعراض حتى تكون التوصيات مدعومة بالإرادة السياسية اللازمة.

٤٦ - وعموماً، أشار الخبراء إلى أن تقارير عمليات استعراض النظراء لم تراعى الفترة الزمنية اللازمة للهيئات المعنية بالمنافسة والبلدان المشمولة بالاستعراض عمومًا من أجل وضع التوصيات موضع التنفيذ. فلدى تصميم تقرير يتعلق بعملية استعراض النظراء، ينبغي ألا يغرب عن البال أن التغييرات والتعديلات التي تدخل على قوانين وسياسات المنافسة عملية تستغرق وقتاً طويلاً وتحتاج إلى كثير من الوقت لوضعها موضع التطبيق الفعلي. أجل، إن التغييرات التي تشمل تشريعات البلدان و/أو نُظمها المؤسسية والقضائية لا يمكن أن تُحدث أثراً فعلياً إلا من خلال عمليات داخلية عدة - غالباً ما تستغرق وقتاً طويلاً. وينبغي أن تراعى تقارير عمليات استعراض النظراء هذا الجانب لدى صياغة التوصيات بغية التأكد من تطابقها تطابقاً فعلياً وعملياً مع الواقع. لذا ينبغي إدماج منظور طويل المدى لدى صياغة التوصيات التي تُدرج في التقارير المتعلقة بعمليات استعراض النظراء.

ألف - مختلف أنواع التوصيات

٤٧ - ضُمّت توصيات في التقارير الموجهة إلى البلدان التي أعدت بهدف تعديل أحكام القوانين وتغيير طرائق العمل وحتى العقوبات السياسية وسُبل الانتصاف التي تستخدمها الهيئات المعنية بالمنافسة. وتعلقت التوصيات في معظمها بالمجالات المذكورة في هذا القسم الفرعي.

١ - التوصيات المتعلقة باستعراض عمليات الاندماج

٤٨ - ثمة، فيما يبدو، فهم خاطئ شائع للرقابة المفروضة على عمليات الاندماج والفوائد التي يمكن أن تحققها. حيث يسود الانطباع لدى الرأي العام بأن تنظيم عمليات الاندماج يعطل نمو الشركات التجارية ويحد من قدرتها التنافسية. ومن غير المنطقي أن نعتبر أن قانون المنافسة هو أداة لمنع عمليات الاندماج، لأن هذا القانون لا يهدف إلى منع عمليات الاندماج بحد ذاتها، بل يهدف إلى الحفاظ على مستوى عالٍ من المنافسة في الأسواق بعد عملية الاندماج. ويختلف نطاق الإصلاحات المقترحة من بلد إلى آخر. ففي إندونيسيا وكينيا، على سبيل المثال، سلط استعراض النظراء الأضواء على جملة أمور منها ضرورة رفع عتبات الإخطار. فهذا يُجنّب سوء تخصيص الموارد ويمكّن الهيئات المعنية بالمنافسة من التركيز على الحالات التي يُرجح أن تكون أكثر إثارة للشواغل المتعلقة بالمنافسة. وفي وقت إجراء استعراض النظراء، كانت كوستاريكا تطبق نظاماً لا يقوم على الإخطار الإلزامي، وهو نظام يكمله تقييم لاحق للصفقة وآثارها من خلال تطبيق قواعد أخرى تتعلق بالمنافسة. وفي حالة كوستاريكا، أفادت الوكالة المعنية بالمنافسة (وكالة تشجيع المنافسة في كوستاريكا) أن هذا النظام يُقلل من فعالية الدور الذي تضطلع به الهيئة في مجال استعراض عمليات الاندماج. وقد مكنتها التوصيات والنتائج المنبثقة عن عملية استعراض النظراء هذه من الاستفادة من الدعم المقدم من الحكومة وسائر الجهات صاحبة المصلحة لاعتماد أحكام جديدة تتعلق بمراقبة عمليات الاندماج. وفي حالات أخرى، لا يُطبق البلد التوصيات

الموجهة إليه. فعلى سبيل المثال، لم تعمل جامايكا بالتوصيات التي اقترحت عليها في إطار عملية استعراض النظراء، ولا تُمارس في الوقت الحالي أية رقابة على عمليات الاندماج في البلد.

٢- التوصيات المتعلقة بالدعوة للمنافسة

٤٩- قُدمت توصيات تتعلق بضرورة تعزيز الدعوة للمنافسة وبث ثقافة منافسة حقيقية إلى جميع البلدان التي شملها الاستعراض. والدعوة للمنافسة هي واحدة من المهام الرئيسية للوكالات المعنية بالمنافسة. فمن المهم جداً بالنسبة إلى الوكالات المعنية بالمنافسة في البلدان النامية أن تعرّف بفوائد المنافسة في صفوف الجمهور العام والمجتمع المدني لأن مقاصد قوانين وسياسات المنافسة لا تُفهم دائماً فهماً سليماً أو لا تُبوّأ مكانة بارزة في إطار المناقشات المتعلقة بالسياسات العامة. ومع ذلك، يصعب على الوكالات المعنية بالمنافسة أن يكون لديها ما يكفي من التأثير والإشعاع للاضطلاع بأنشطة الدعوة للمنافسة. وبوجه عام، أشارت البلدان التي شملها الاستعراض إلى أن عملية استعراض النظراء كان لها أثر إيجابي وتحفيزي في مجال تنفيذ التدابير والمبادرات المتعلقة بالدعوة للمنافسة. فقد ساعد استعراض النظراء الهيئات المعنية بالمنافسة على كسب وعي واعتراف الجمهور عامة، فضلاً عن بعض الجهات المعنية الخاصة الأخرى، من قبيل الجامعات ووسائل الإعلام والهيئات القضائية وغرف التجارة.

٣- التوصيات المتعلقة بسلطات الوكالات المعنية بالمنافسة في مجال التحقيق

٥٠- ترتبط نوعية أنشطة الإنفاذ التي تضطلع بها الهيئات المعنية بالمنافسة بقدرة هذه الهيئات على إجراء تحقيقات تتسم بالفعالية والكفاءة. وينبغي للأحكام التشريعية أن تنص بوضوح على أدوات التحقيق المتاحة لهيئة معنية بالمنافسة من أجل إنجاز ولايتها. فتحديد تلك الأدوات بنص واضح في صك قانوني، من شأنه أن يكفل للجهات الفاعلة في الميدان الاقتصادي عنصر اليقين القانوني ومبدأ حماية التوقعات المشروعة، فضلاً عن الإدارة السليمة. وقُدمت، في حالة بعض البلدان التي شملتها عمليات التقييم، توصيات بتوسيع نطاق أدوات التحقيق المتاحة للهيئات المعنية بالمنافسة. واختلف نطاق التدابير المقترحة من بلد إلى آخر، مثلما اختلف مستوى التنفيذ الفعلي للتوصيات.

٤- التوصيات المتعلقة بتصنيف الحالات حسب الأولوية بغية تخصيص الموارد على نحو كُفء

٥١- يتسم تحديد الأولويات وتخصيص الموارد على نحو كُفء بأهمية قصوى لضمان أداء الوكالات المعنية بالمنافسة لوظائفها بفعالية. ويتسم تحديد الأولويات بأهمية أكبر في حالة البلدان النامية بسبب الموارد الشحيحة المتاحة للوكالات المعنية بالمنافسة. ويختلف تحديد الأولويات وتخصيص الموارد تخصيصاً كُفئاً من وكالة إلى أخرى، وذلك حسب الوظائف المنوطة بكل وكالة والولاية المنصوص عليها في قانون المنافسة.

٥٢- ضمنت بعض البلدان قوانينها أحكاماً تنظم دور الوكالة المعنية بالمنافسة في مجال تحديد الأولويات (إندونيسيا)، غير أن عملية تحديد الأولويات هذه يمكن أن تضطلع بها الهيئة المعنية بالمنافسة بطريقة غير رسمية، أي من دون التزام قانوني (كوستاريكا). وفي حالة بلدان أخرى، كانت التوصيات موجهة بشكل أدق وتعلقت بالأهمية الكبرى التي يوليها قانون المنافسة للجوانب المتعلقة بحماية المستهلك (جامايكا).

٥- التوصيات المتعلقة بالأثر الردي للعقوبات المترتبة على حالات خرق قانون المنافسة

٥٣- ضماناً لتنفيذ قانون المنافسة وإعمال أحكامه على نحو فعال، ينبغي أن تتاح للهيئات المعنية بالمنافسة مجموعة متنوعة من التدابير التي تعاقب على خرق قانون المنافسة وسبل الانتصاف الكفيلة بمنع تلك الخروقات وتعزيز احترام القانون. وينبغي أن تكون العقوبات المفروضة على الجهات الفاعلة في الميدان الاقتصادي لخرقها لقواعد المنافسة صارمة بما فيه الكفاية لكي تحدث أثراً ردياً حقيقياً لكل من المؤسسة الاقتصادية المخالفة والجهات الفاعلة الأخرى في السوق بغية تحفيزها على عدم اتباع ممارسات ممانعة للمنافسة. غير أن ضرورة تحقيق الأثر الردي لا تعني عدم الاكتراث بعنصر التناسب. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي ألا تكون العقوبات، وبخاصة العقوبات المالية، مفرطة. وأخيراً، من المفيد أيضاً أن تتاح الوسائل اللازمة لإنفاذ القانون (برامج التسهيل).

٥٤- وفي بعض البلدان، سلطت التوصيات الضوء على ضرورة رفع مستويات الغرامات المالية واعتماد تدابير بديلة عن العقوبات المالية. وفي جميع البلدان المعنية بهذه الفئة من التوصيات، يجري في الوقت الراهن استعراض قواعد المنافسة من أجل زيادة التركيز على العقوبات (إندونيسيا، وتونس، وكوستاريكا).

٥٥- وتؤكد التقارير المتعلقة باستعراض النظراء عموماً على أهمية العقوبات الرادعة، ولكن حتى الآن لم ينفذ أي بلد من البلدان التي شملها الاستعراض التوصيات على النحو الواجب. ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى ما يبذل حالياً من جهود كبرى في البلدان الثلاثة التي بدأت جميعاً عملية تهدف إلى تعديل واستعراض قوانين وسياسات المنافسة فيها من أجل أخذ التوصيات في الاعتبار.

باء- أنشطة المتابعة

٥٦- تشمل أنشطة المتابعة نشر نتائج التقارير المتعلقة بعمليات استعراض النظراء فضلاً عن خدمات بناء القدرات والمساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد إلى البلدان المشمولة بالاستعراض. وأنشطة المتابعة هذه عنصر أساسي من عمليات استعراض النظراء التي يجريها الأونكتاد.

١- نشر النتائج

٥٧- أكدت كافة البلدان أن نشر نتائج التقارير المتعلقة بعمليات استعراض النظراء، وبخاصة نشر كل توصية من التوصيات المنبثقة عن التقارير، عامل مهم. بالفعل، إن عملية استعراض

النظراء والتقارير ذات الصلة توضح الرؤية أمام الهيئات المعنية بالمنافسة وهيئات التنظيم، الأمر الذي يساعد على بدء عملية تتسم بقدر أكبر من الفعالية في مجال الدعوة للمنافسة.

٢- بناء القدرات والمساعدة التقنية

٥٨- تمثل عمليات استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة نشاطاً رئيسياً ضمن الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية. فمن أجل مساعدة البلدان التي شملها الاستعراض على تنفيذ مختلف التوصيات الواردة في التقارير المتعلقة باستعراض النظراء، والتي تقدم إرشادات حول الكيفية التي يمكن بها تعزيز تطبيق تشريعات المنافسة وصياغتها، ينظم الأونكتاد أنشطة موجهة للبلدان المشمولة بالاستعراض ووكالات المنافسة فيها تتعلق ببناء القدرات والمساعدة التقنية والتدريب. وبالتالي، يساهم الأونكتاد في بناء قدرات وكالات المنافسة في مجال تنفيذ ولاياتها وممارسة وظائفها.

٥٩- وبوجه عام، أكدت وكالات المنافسة التي شملتها الدراسة أن عمليات استعراض النظراء في حد ذاتها قد ساهمت وما زالت تساهم، في بناء قدرات الوكالات في مجال تنفيذ ولاياتها وتحسين فهم مواطن القوة ومواطن الضعف في سياسة وقانون المنافسة في البلد وإنفاذهما. ورأت معظم البلدان أنه ينبغي تعزيز أنشطة متابعة التقارير المتعلقة بعمليات استعراض النظراء، من ناحيتي بناء القدرات والمساعدة التقنية، وأبدت بعض الوكالات التي شملها الاستعراض رأياً مفاده أن بناء القدرات والمساعدة التقنية عنصراً مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً وأن بناء القدرات نشاط له علاقة مباشرة بالمساعدة التقنية التي يوفرها الأونكتاد. واعتبرت وكالات أخرى أن بناء القدرات يختلف اختلافاً شديداً عن المساعدة التقنية وارتأت أن بناء القدرات نشاط يرتبط ارتباطاً مباشراً بعملية استعراض النظراء برمتها، ولا ينطلق من المساعدة التقنية.

٦٠- وبخصوص نوعية المساعدة، أشارت الهيئات المعنية بالمنافسة إلى أن أحد الأسباب الرئيسية التي تجعلها تطلب إلى الأونكتاد إجراء استعراض يقوم به نظراء لقوانينها وسياساتها المتعلقة بالمنافسة، هو استحسانها الكبير لعمليات الاستعراض عموماً التي تتسم بالصرامة والجودة العالية والتي ترى فيها أداة ذات أهمية بالغة. وتستخدم التقارير المتعلقة باستعراض النظراء لتعديل القانون (كل البلدان، لكن هذه التعديلات هي في معظم الحالات في شكل مشاريع قوانين جديدة في الوقت الراهن)، ولأغراض الدعوة (إندونيسيا ونيكاراغوا، على سبيل المثال) ولوضع خطة جديدة لتدريب الموظفين (في زيمبابوي)، وما إلى ذلك.

٦١- وساعدت عمليات استعراض النظراء التي يجريها الأونكتاد في إذكاء الوعي بضرورة توفير بناء القدرات والتدريب للجهات الأخرى المعنية بقانون وسياسة المنافسة - من قبيل الهيئات القضائية المختصة بتدقيق حالات خرق قانون المنافسة، والممارسين من القطاع الخاص، والوزارات، والأوساط الأكاديمية والجامعات، والصحفيين ووسائل الإعلام عموماً. وقد حفزت التقارير المتعلقة بعمليات استعراض النظراء على الاضطلاع بهذه الأنشطة وأتاحت التدريب لبعض الجهات المعنية

المذكورة. وينظم الأونكتاد هذه الأنشطة الموجهة إلى كل من موظفي وكالات المنافسة والجهات الأخرى المعنية، كالجهاز القضائي مثلاً، بالتعاون مع الوكالات الوطنية المعنية بالمنافسة.

٦٢- وقد نظم الأونكتاد أنشطة عديدة في مجال التدريب لصالح المسؤولين المحليين واضطلع بأنشطة تتعلق بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي، وعقد حلقات عمل بشأن قانون وسياسة المنافسة موجهة إلى موظفي الوكالات المعنية بالمنافسة، بما في ذلك مناقشات المائدة المستديرة التي تناولت هذه المواضيع. ولتنظيم حلقات العمل هذه، يعمل الأونكتاد بالتعاون الوثيق مع سائر الوكالات الوطنية المعنية بالمنافسة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة التي تتمتع بتجربة أكبر في مجال قوانين وسياسات المنافسة بالمقارنة مع الوكالات المشمولة بالاستعراض.

٦٣- وتشكل الجولات الدراسية عنصراً مهماً آخر من بناء القدرات. فهي تتيح إمكانية إقامة تبادل ثري للآراء حول الممارسات الفضلى بين الهيئات المعنية بالمنافسة وتوفر للوكالات المعنية بالمنافسة في البلدان النامية فرصة لتعميق معرفتها بقانون المنافسة بوجه عام وبالممارسات المحددة المانعة للمنافسة بوجه خاص.

٦٤- ونموذج الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا هو مثال على الأنشطة المتواصلة والعملية المتعلقة بالمتابعة التي يمكن أن تفضي إليها عملية استعراض نظراء طوعي لقوانين وسياسات المنافسة. وبغية مساعدة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا على تنفيذ التوصيات المقترحة في التقرير المتعلق باستعراض النظراء، وقع في عام ٢٠٠٨ اتفاق إطاري بين الاتحاد والأونكتاد. وعملاً بهذا الاتفاق، نُظمت في عدة دول أعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا حلقات عمل رفيعة المستوى تناولت المسائل والقضايا المؤسسية والتشريعية والإجرائية. وأفضت هذه المشاورات إلى إعداد تقرير بعنوان "Study on the revision of the institutional framework of the implementation of the WAEMU's community competition rules" (دراسة حول تنقيح الإطار المؤسسي الخاص بتنفيذ قواعد المنافسة داخل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا)، قدم إلى الدول الأعضاء في الاتحاد في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وعُقدت مشاورات مع الدول الأعضاء عقب نشر التقرير، وفي عام ٢٠١٣ نُظمت اجتماعات رفيعة المستوى بين الخبراء الوطنيين للدول الأعضاء على هامش اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي التابع للأونكتاد. وسيتم إعادة تقييم الجهود المبذولة من جانب الاتحاد لتناول التوصيات المقدمة في إطار عملية استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة بشكل رسمي بعد اختتام عملية المشاورات حول التدابير الجديدة، وستتولى الجهات المعنية المختصة على الصعيد الوطني وداخل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا تنفيذ الإجراءات اللازمة على النحو الواجب.

٦٥- وبناء على ذلك، يمكن أن تتلقى البلدان التي خضعت لعملية استعراض نظراء طوعي لقوانين وسياسات المنافسة المساعدة التقنية من أجل تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقرير المتعلق باستعراض النظراء، وتتسم هذه المساعدة بأهمية خاصة بالنسبة إلى البلدان النامية حيث تكون الموارد المتاحة لتنفيذ قانون وسياسة المنافسة شحيحة. وأشار جميع المحييين إلى أن أحد الأسباب

الرئيسية لقبول استعراض النظراء الطوعي الذي يجريه الأونكتاد، هو المستوى العالي من المساعدة التقنية المقدمة في ذلك الإطار.

خامساً- النتائج والمقترحات الجديدة

ألف- النتائج

٦٦- استُخدمت التقارير المتعلقة باستعراض النظراء لتعديل القانون (كل البلدان، لكن هذه التعديلات هي في معظم الحالات في شكل مشاريع قوانين جديدة في الوقت الراهن)، ولأغراض الدعوة، ولوضع خطة جديدة لتدريب الموظفين.

٦٧- ويهدف استعراض النظراء إلى إجراء تحليل مفصل لكل من الإطار القانوني والإطار المؤسسي اللذين ينظمان أنشطة الهيئة المعنية بالمنافسة وتنفيذهما الفعال في الواقع العملي. وبهذا المعنى، ينقسم نشاط الهيئة المعنية بالمنافسة إلى المجالين الرئيسيين التاليين:

- الوظائف ذات الصلة المتعلقة بمراقبة أنشطة السوق، والتي تستهدف التجار (سياسة مكافحة الاحتكارات ومراقبة عمليات الاندماج). في هذا المجال، من المهم تحليل المعايير التي تُعتمد لتصنيف الحالات بحسب الأولوية، وكذلك إجراءات البحث والتحقيقات والقرارات التي تتخذ بشأن معالجة الحالات. وينبغي أن تساعد هذه العملية الهيئة المعنية بالمنافسة في الوصول السريع إلى المعلومات وتبادلها، لكن يجب أيضاً أن تحترم هذه العملية وتكفل حقوق المدعى عليهم؛
- الأنشطة التي تهدف إلى التدخل في المهام المسندة إلى الحكومة وإلى الهيئات التشريعية في مجال وضع القوانين. فالوظيفة التنظيمية هي فعلاً وظيفة أساسية لأداء الأسواق. والأهداف المتوخاة من بعض اللوائح التنظيمية قد لا تتوافق مع مبدأ السوق الحرة إذا كانت تتضمن أحكاماً تنص على وضع حواجز أمام دخول الأسواق أو فرض قيود على نشاط الأعمال التجارية. ومن الضروري أن تراعي الجهات التنظيمية مبدأ المنافسة الحرة لدى تصميم القواعد (لتنظيم وحماية جوانب السلامة والصحة والنوعية، وما إلى ذلك) وأن تفرض قيوداً على أنشطة الشركات فقط عندما تكون تلك القيود ضرورية ومتناسبة مع الأهداف المتوخاة.

٦٨- وقد حظيت عملية استعراض النظراء لقوانين وسياسات المنافسة في الدول النامية بالترحاب لما تتسم به من كفاءة ولما تفرزه من توصيات عملية وخرائط طريق واضحة تسترشد بها البلدان المعنية. وقد ساهمت العملية في بناء قدرات الهيئات المعنية بالمنافسة من خلال تزويدها بتحليلات عالية الجودة لأطرها الخاصة بحماية المنافسة، وكذلك عن طريق تزويدها بالمساعدة لأغراض المتابعة كلما كان ذلك مناسباً.

٦٩- أما بخصوص تعزيز كفاءة الهيئات المعنية بالمنافسة في مجال تنفيذ قوانينها المحسنة والقائمة، فقد كانت الصورة متباينة نوعاً ما. فهناك بعض البلدان التي حققت نجاحاً بارزاً، وفي هذا المجال أدت عمليات الاستعراض التي يجريها الأونكتاد دوراً مهماً. غير أن بعض البلدان التي قدرت على تحسين المناخ العام للمنافسة فيها، أي التي حققت الكثير من حيث تحسين الأطر القانونية، فهي لم ترق إلى مستوى التوقعات من حيث الإنفاذ. ومن أسباب ذلك ما يلي:

(أ) حاجة أكبر فيما يتعلق بإصلاح التشريعات في المجالات ذات الصلة وفيما يتعلق أيضاً بالتشريعات الثانوية؛ (ب) اتباع سياسات حكومية غير مناسبة في المجالات ذات الصلة (مثل السياسات المتعلقة بالشراء، والمؤسسات المملوكة للدولة، والقطاعات الخاضعة للتنظيم)؛ (ج) ارتفاع مستويات الفساد؛ (د) محدودية الموارد البشرية والمالية المتاحة للهيئات المعنية بالمنافسة، وما إلى ذلك.

٧٠- وتتراوح نسبة التوصيات التي اعتمدت فعلاً من ١٠ في المائة (أوكرانيا، حيث عقدت دورة استعراض النظراء في تموز/يوليه ٢٠١٣) إلى ٨٥ في المائة (إندونيسيا، حيث يجري النظر في مشروع قانون عُرض على البرلمان)، وتبلغ هذه النسبة في المتوسط بين ٤٠ و ٥٠ في المائة حسب الردود على الاستبيان الذي أرسل في إطار عملية التقييم. وفكرة [التوصية] "الاعتماد" هي فكرة غامضة وملتبسة إلى حد ما، ذلك أن بعض المحييين بينوا أن مشاريع التعديلات لم تعتمد بعد من جانب الهيئة التشريعية. وترى معظم الوكالات أن من مهامها الرئيسية أن تسعى إلى اعتماد تلك المشاريع وسنّها بصورة نهائية من جانب الهيئة التشريعية، وذلك إلى جانب زيادة التركيز على أنشطة الدعوة وتنفيذ التوصيات المتصلة بالدعوة للمنافسة.

باء- المقترحات الجديدة

٧١- يهدف اجتماع المائدة المستديرة إلى تحليل وتطوير نظام تقييم عملية استعراض النظراء الذي اعتمده الأونكتاد خلال السنوات العشر الأولى، بغية تحقيق نتائج أفضل في إطار تحضير عمليات الاستعراض وتنفيذها.

٧٢- وإجراء هذه الاختبارات مفيد جداً للهيئات التي ترغب في المشاركة على تحسين أدائها. فبعد عشر سنوات من الخبرة في مجال عمليات استعراض النظراء، يُقدم الأونكتاد عدداً من المقترحات لتحسين منهجية عمليات الاستعراض وتطبيقها.

٧٣- وفي هذا الصدد، وردت المقترحات التالية من مجموعة واسعة من الخبراء في مجال قانون المنافسة الذين ساهموا في هذا التقرير:

- ثمة حاجة إلى تغيير هيكل عملية استعراض النظراء في حالة الوكالات الفتية؛

- أثّرت تساؤلات حول أسباب عدم تنفيذ بعض التوصيات المنبثقة عن عملية استعراض النظراء، وعما يمكن عمله مستقبلاً في هذا الصدد. وعلى الرغم من أن هذه المسألة قد تناولها بالفعل تقرير فترة العشر سنوات، ينبغي تحليلها تحليلاً أعمق؛
- ثمة حاجة إلى إيجاد سُبل تتيح للشبكات المهتمة الأخرى دراسة نتائج التقارير المتعلقة بعمليات استعراض النظراء. فعمليات الانضمام إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على سبيل المثال، يمكن أن تستخدم نتائج هذه التقارير؛
- هناك تأكيد لفكرة الجمع بين البروتوكولات الرسمية والمبادئ التوجيهية غير الرسمية لإعداد التقارير المقبلة ولكيفية إجراء بعثات تفصي الحقائق. وينبغي أن تُتاح هذه الأدوات للجهات التي تُعد الدراسات في المستقبل؛
- تتسم المتابعة في المدى البعيد بأهمية بالغة. وتتسم التوصيات طويلة الأجل بالأهمية أيضاً ولا بد من رصد تنفيذها؛
- ثمة تساؤلات حول الكيفية التي يتم بها اختيار بلد لخوض عملية استعراض نظراء طوعي، وفي نفس الاتجاه اقترح أن يضطلع الأونكتاد قبل اختيار البلد بتقييم يتسم بقدر أكبر من الشفافية والصراحة؛
- يُلاحظ، في سياق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، غياب الطابع الرسمي؛ فآخر عمليات استعراض النظراء لم تُجر في سياق عمليات الانضمام إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومع ذلك، فمن الآن إلى موعد اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي التابع للأونكتاد، ستنظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في توصيات الأونكتاد وفي الكيفية التي يمكن بها لهذه التوصيات أن تؤثر في عمليات استعراض النظراء التي تُجرى في إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛
- يتسم استعراض النظراء الذي تجريه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأهمية كبرى بالنسبة إلى الوكالة في الذكرى السنوية الثانية والعشرين لتأسيسها، ومن المهم إجراء عمليات استعراض النظراء لفترة زمنية أطول؛
- شُدّد على أن استقلالية المؤسسة وسيلة للصمود في وجه تغير الحكومات، وهو أمر شديد التواتر في البلدان النامية؛
- ينبغي للأونكتاد أن يستمر في تحضير البلدان في إطار عمليات الانضمام إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتكون الملاحظات المرتبة ترتيباً جيداً أيسر استخداماً من النماذج، ولكن من الأهمية بمكان أن تكون جميع هذه الأدوات متاحة؛
- يعتبر البعض أن مسألة الاختيار لا تُشكل قضية، ولكن هناك إقرار بأن الأمر قد يختلف في حالة بلدان أمريكا اللاتينية؛

- مع ذلك، ثمة بعض التساؤلات بشأن مسألة تحديد البلدان التي ينبغي للأونكتاد مساعدتها، لا سيما إذا وضع في الاعتبار أن معظم البلدان التي أجرت استعراضاً للسوق ينبغي أن تكون قادرة على خوض عملية استعراض نظراء؛
- ينبغي التأكيد على أن التقرير يُبرز أن مستوى تنفيذ التوصيات في البلدان التي شملها الاستعراض، الذي يبلغ نحو ٥٠ في المائة، هو مستوى مرضٍ إلى حدٍ ما. ولتحسين نتيجة عمليات استعراض النظراء الطوعي، سيكون من المستصوب تحليل المقترحات المتبقية التي لم تُنفذ والعوامل التي حالت دون تنفيذها. وتتسم عملية اختيار البلدان التي سيشملها الاستعراض بأهمية كبرى أيضاً، لأن الشروط الأساسية لتنفيذ توصيات عملية استعراض النظراء الطوعي تنفيذاً فعالاً لا تقتصر على الإرادة فحسب، وإنما تشمل أيضاً (بل حتى تتجاوز) قدرة البلد المختار على القيام بإصلاحات ذات شأن ومدى استعدادها لذلك. لذا، ينبغي أن تُحدّد معايير اختيار البلدان التي تخضع للتقييم من جانب الأونكتاد تحديداً دقيقاً. ويمكن أن تشمل هذه المعايير مثلاً تقييماً للتقاليد السياسية والقانونية والقيود المالية الممكنة ومدى استعداد/جاهزية الهيئة المعنية بالمنافسة، وما إلى ذلك. ويعني هذا أن جميع العوامل التي تُسهم في نتيجة الإصلاحات/التحسينات أو تحول دون تحقيق نتيجة ينبغي أن تؤخذ في الحسبان خلال مرحلة الاختيار. وعملية الاستعراض هي فرصة كبيرة تتيح لوكالات المنافسة، القديمة والحديثة العهد على حدٍ سواء، إمكانية تقييم أدائها وتحسينه. وعلاوة على ذلك، تتيح عملية استعراض النظراء الطوعي أمام الهيئات المعنية بالمنافسة فرصة فريدة لتشجيع حكوماتها على مواصلة الإصلاحات الداعمة للمنافسة. لذا، ينبغي أن تُدرك الهيئات المختارة دورها في عملية الإصلاح، وذلك باتباع التوصيات المنبثقة عن عملية استعراض النظراء الطوعي؛
- ينبغي التوصية بحشد الجهود من أجل تنفيذ التوصيات والسعي إلى تحديد المزيد من أوجه التآزر بين عمليات استعراض النظراء التي يُجرىها كل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأونكتاد.

سادساً - استنتاجات

- ٧٤- يُجرى استعراض النظراء لقوانين وسياسات المنافسة على أساس طوعي، وهذا مؤشر على مدى أهمية آلية عمليات استعراض النظراء.
- ٧٥- وقد كانت عمليات استعراض النظراء التي يُجرىها الأونكتاد لقوانين وسياسات المنافسة ناجحة في نواحي عدة. فبفضل الجودة العالية لعمليات التقييم والتوصيات الواضحة، ساهمت الآلية في تعزيز فهم مواطن القوة ومواطن الضعف في قوانين وسياسات المنافسة لدى البلدان المشمولة بالاستعراض، كما ساهمت في إنفاذ تلك القوانين والسياسات.

٧٦- واعتُبر تصميم استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة بحد ذاته، بخطواته الثلاث الرئيسية، وهي مرحلة التشاور ومرحلة التقييم ومرحلة ما بعد التقييم، مناسباً لتحقيق أهدافه. ومع ذلك، وردت اقتراحات بتقييم مدى الحاجة إلى تغيير الهيكل الحالي لعمليات استعراض النظراء، وذلك بحسب مستوى كل وكالة من الوكالات المعنية بالمنافسة. وقبل إجراء التقييم، ينبغي البت فيما إذا كانت الوكالة المعنية بالمنافسة وكالةً فنيةً أم ذات تجربة. ومن المهم أيضاً تحليل وتحديد الكيفية التي تطورت بها الوكالات انطلاقاً من التوصيات المنبثقة عن استعراض النظراء والأسباب التي جعلت بعض هذه الوكالات لا تُنفذ التوصيات بالكامل. وفي هذا الصدد، قد يكون من المستصوب تعزيز الجانب العملي للاستنتاجات، بحيث يمكن للوكالات المعنية بالمنافسة أن تنفذها تنفيذاً فعالاً.

٧٧- وينبغي أيضاً التأكيد على ضرورة عدم الاكتفاء بوضع النماذج، وإعداد مبادئ توجيهية خطية يرجع إليها القائمون بالاستعراض لتحديد أفضل طريقة لتقييم المعلومات المتعلقة بالمؤسسات/الأشخاص الذين يُجرون مقابلات معهم ووضع قائمة بالأسئلة التي يمكن طرحها من أجل الحصول على معلومات مهمة، في جملة أهداف أخرى.

٧٨- وعلاوة على ذلك، يمكن إدخال تحسينات في المجالات التالية:

- التنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى لكي يتسنى تعزيز مساعي الإصلاحات في مجال السياسة العامة. وسيكون من المفيد إجراء استعراض النظراء الطوعي على أساس العمليات التي أثبتت جدواها في الماضي، وتجنب الازدواجية في العمل بين مختلف المنظمات الدولية؛
- من المهم جداً زيادة التركيز على التدريب وبناء القدرات التقنية. وينبغي ربط مجموعة الإجراءات المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية الجوهرية بالتزام الحكومات التزاماً واضحاً بتنفيذ التوصيات، بما في ذلك التوصيات التي تتعلق بزيادة التمويل المخصص للوكالات؛
- دعم إقامة شراكات بين الهيئات المعنية بالمنافسة في البلدان النامية والبلدان المتقدمة، وإشراك وكالات أخرى كحلفاء وشركاء أساسيين في عملية استعراض النظراء. ويمكن أن يسهم ذلك في إيجاد نوع من الدعم والتوجيه بين الوكالات، الأمر الذي يمكن أن يوفر دعماً إضافياً في المدى المتوسط إلى البعيد؛
- إدراج مرحلة أخرى في عملية استعراض النظراء تتيح للبلدان إمكانية تقديم تقارير إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي بعد مضي سنتين إلى ثلاث سنوات على الانتهاء من تنفيذ مجموعة إجراءات المساعدة. وينبغي أن يكون هذا مصحوباً باستعراض مستقل لما يتحقق من إنجازات وبتقرير ذاتي تعدده هيئات المنافسة المعنية؛

- العمل على توزيع تقارير استعراض النظراء على نطاق أوسع في البلدان، لضمان وصولها إلى عدد أكبر من الصحفيين ومجموعات المجتمع المدني واتحادات المستهلكين؛
 - العمل مع الشركاء الإنمائيين (المنظمات الدولية) لضمان عدم التأخير لمدة طويلة عن تقديم المساعدة التقنية، التي تُمول عادة خارج التمويل الأساسي المخصص للتقارير المتعلقة بعمليات استعراض النظراء في حد ذاتها، لأن ذلك يؤثر في توقعات وتصورات الوكالات المعنية بالمنافسة التي تتلقى المساعدة ويمكن أن يؤثر في نهاية المطاف في فعالية عملية استعراض النظراء برمتها؛
 - لا يكفي أن يكون الأفراد الذين يشتركون في عملية استعراض النظراء الطوعي أصحاب خبرة في مجال قانون المنافسة، بل من المفيد أن يكونوا أيضاً على دراية بشؤون البلد المعني.
- ٧٩- وباختصار، شكّل استعراض النظراء أداة أساسية لتحديد مواطن القوة ومواطن الضعف في نظم المنافسة الوطنية والإقليمية لدى البلدان النامية ولتقييم فعالية تلك النظم وكفاءتها. وبالنسبة إلى الأونكتاد، مكّنت هذه الأداة من وضع استراتيجيات أنسب في مجال تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان المشمولة بالاستعراض، وهي بالتالي تساعد في الاستفادة من الموارد المتاحة بكفاءة أكبر.
- ٨٠- وموضوع النقاش هو الاستناد إلى النتائج التي تم الحصول عليها حتى الآن من أجل اقتراح أفكار لتحسين الطرائق المستخدمة حتى الآن في مرحلة اختيار البلدان (المعايير)، وفي مرحلة إعداد التقرير وإجراء الاستعراض، وأخيراً في مرحلة نشر النتائج ورصد تنفيذ التوصيات المقدمة.
- ٨١- والهدف هو الاستمرار في تحسين فعالية ونطاق هذه الأداة من أجل تيسير العمل التقني الذي يضطلع به الأونكتاد ومواصلة الجهود الرامية إلى النهوض بنوعية الخدمات التي تقدم إلى الدول الأعضاء بناءً على طلبها.